المبادئ العامة للمشاركة الإلكترونية وضوابطها

تنتهج الحكومة الأردنية مبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار ضمن أولوياتها من خلال تفعيل عملية الحوار والتواصل مع كافة شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين وأصحاب مصلحة من خلال وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهو ما يعرف بقنوات التشاور الإلكترونية، وتوظيف النتائج في بلورة الإجراءات والتشريعات واتخاذ القرارات الحكومية.

ولضمان استخدام قنوات التشاور الإلكترونية من قبل المشاركين بفاعلية وتحقيق الغاية من المشاركة المجتمعية وتنظيمها، فقد جرى وضع المبادئ العامة للمشاركة الإلكترونية وضوابطها. وبحسب هذه الوثيقة، يشير مفهوم "المشاركين" إلى كل من الأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وكافة شرائح المجتمع الراغبين بوضع التعليقات والمقترحات والمشاركة في عملية صنع القرار.

كما وتسعى الحكومة في إصدارها هذه المبادئ والضوابط الى تنفيذ كل من الالتزام الثاني من مبادرة شراكة الحكومات الشفافة - الخطة الوطنية الخامسة (2021-2025) - الخاص بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية والبند الخاص بإعداد التشريعات والأدلة الإرشادية اللازمة لتنفيذ السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية والتي تم إقرارها سنة 2021 من قبل مجلس الوزراء، والتي تهدف الى إشراك المجتمع المحلي في تطوير وتنفيذ التشريعات والسياسات العامة والاعتراف بالحقوق والاهتمامات الخاصة لفئات المجتمع المحلي.

<u>المبادئ العامة للمشاركة الإلكترونية:</u>

- الثقة: أساس الوصول الى نتائج فضلى بين الأطراف من خلال الوضوح في الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة والأخذ بالآراء البناءة من قبل المشاركين.

- الشفافية: الإفصاح عن مدخلات ومخرجات ونتائج عملية المشاركة الإلكترونية التي تتم ما بين الحكومة والمشاركين.

- الشمولية وعدم التمييز: إتاحة المشاركة للجميع دون تمييز أو تفرقة لغايات إثراء عملية المشاركة.

- المصداقية: تعبر المشاركات عن آراء وأفكار المشاركين الشخصية وفي حال الاعتماد على مصادر أخرى يتوجب على المشارك ذكر المصدر.

- الملكية الفكرية: احترام مبادئ الملكية الفكرية إذ أن محتوى منصة المشاركة الإلكترونية وما ينبثق عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو بأي شكل آخر محمية بموجب القوانين والانظمة المتعلقة بالملكية الفكرية النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية.

- احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية: الامتناع إطلاقاً عن نشر البيانات الشخصية كالأسماء وبيانات الاتصال والعناوين وغيرها.

- الاحترام وعدم الإساءة: الاحترام المتبادل عن طريق استخدام عبارات بناءة وغير مسيئة للوصول الى أفضل مخرجات ويجب أن تخلو المشاركات من أي مساس بالأفراد أو الاعتداء على أي جهة.

- الوضوح والمشاركة الفعَّالة : أن تكون المشاركة بلغة واضحة ذات علاقة بالمحتوى المطروح للتشاور، ولا تتعارض مع القوانين والقيم الأخلاقية ولا تنتهك الحقوق القانونية والملكية الفكرية للآخرين.

- المسـؤولية: التبليغ عن أي مشـاركات مخالفة لسـياسـة الاسـتخدام و/أو تنتهك خصـوصـية الافراد و/أو تخالف التشريعات المحلية.

- النزاهة الوطنية: جميع الانشطة المتبعة تراعي معايير النزاهة الوطنية وتنفذ بناء عليها
- الاختصاص القضائي: يتم التعامل مع أي خلاف ينشأ عن استخدام منصة المشاركة الإلكترونية ومنصات وسائل التواصـل الاجتماعي أثناء عمليات التشـاور للسـلطات القضـائية في المملكة الأردنية الهاشـمية وبالاسـتناد الى القوانين والتشريعات الأردنية النافذة.

<u>دور المجتمع المدني في تحقيق مبادئ المشاركة الإلكترونية:</u>

تشـجع الحكومة منظمات المجتمع المدني المسـاهمة في تفعيل عملية المشـاركة العامة الإلكترونية، إيمانا منها بالدور الذي تلعبه في تمثيل فئات مختلفة من المجتمع المحلي والوصـــول اليها، وبالاضـــافة الى المبادئ المذكورة اعلاه يتلخص دور منظمات المجتمع المدني بما يلي:

- تعزيز ثقة المجتمع المحلي في عملية المشاركة الإلكترونية ومصداقية إجراءاتها.
- المساهمة في وصول أكبر عدد من أصحاب المصلحة إلى عملية المشاركة العامة للتأثير في عملية صنع القرار.
- التشـاركية بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتفعيل عملية المشـاركة الإلكترونية وتوجيه صـانعي القرار نحو الاستجابة لاهتمامات المجتمع المحلي.
- المساهمة في رفع الوعي بين أفراد المجتمع المحلي والجهات المختلفة في أهمية المشاركة العامة والسبل المتاحة لها.
- المســـاهمة في بناء تواصـــل فعّال مع فئات المجتمع الاقل حظاً والوصـــول لإدماج جميع فئات المجتمع بعملية المشاركة العامة.